## المحور السادس: التّوجّه نحو تشجيع المقاولاتية الابتكارية في إطار القانون17- 02- التّجربة الجزائرية في مجال حاضنات المؤسّسات، والقرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 المحدّد لكيفيات إعداد مشروع مذكّرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي، والقرار الوزاري رقم 008 الصادر في 23 فيفري 2025 المعدل والمتمم للقرار1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 المحدّد لكيفيات إعداد مشروع مذكّرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي

**المقدمة:**

أصبحت المقاولاتية الابتكارية في السنوات الأخيرة من بين أهم المحركات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية المستدامة في العالم، لما تحققه من تنويع في مصادر الدخل، وتوفير لفرص العمل، وتشجيع على الإبداع والتنافسية، وقد أدركت الجزائر هذه الأهمية مبكرًا، فسعت إلى بناء منظومة قانونية ومؤسساتية متكاملة لدعم روح المبادرة والابتكار، من خلال سنّ مجموعة من القوانين والقرارات التنظيمية التي تهدف إلى تحويل الفكرة المبدعة إلى مشروع اقتصادي فعلي.

وفي هذا السياق، يُعتبر القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتعلّق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقطة انطلاق حقيقية في مسار تشجيع المقاولاتية، حيث وضع الإطار القانوني الداعم للمؤسسات الناشئة والمبتكرة، وركّز على المرافقة، التمويل، والتكوين، كأدوات رئيسة لتثمين القدرات الشبابية.

كما شهدت التجربة الجزائرية في مجال حاضنات المؤسسات تطورًا ملحوظًا، من خلال إنشاء شبكات وطنية للحاضنات داخل الجامعات ومراكز البحث، تهدف إلى توفير بيئة ملائمة للطلبة والمبدعين لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع، وذلك بدعم من الدولة ومختلف الهيئات الاقتصادية.

وجاء القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 ليترجم هذا التوجّه، حيث سمح لطلبة مؤسسات التعليم العالي بإعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة، وهو ما يعدّ قفزة نوعية في ربط الجامعة بعالم المقاولة والابتكار، وقد عزّز هذا المسار القرار الوزاري رقم 008 الصادر في 23 فيفري 2025 الذي عدّل وكمّل القرار 1275، من خلال إدراج تسهيلات جديدة وتوضيح كيفيات إنشاء وتقييم المشاريع الجامعية المبتكرة.

إنّ هذا التوجّه الاستراتيجي يعكس إرادة الدولة الجزائرية في بناء اقتصاد معرفي قائم على الابتكار، وربط الجامعة بسوق العمل، وتشجيع الطلبة على أن يكونوا صانعي وظائف لا باحثين عنها، ومن ثمّ، فإنّ دراسة هذه القوانيين تتيح فهم الأسس القانونية والمؤسساتية للمقاولاتية الابتكارية في الجزائر، وتبيّن كيف تسعى الدولة إلى تحويل الفكر الإبداعي الجامعي إلى نشاط اقتصادي منتج ومستدام.

## أولاً: القانون 17-02 ودوره في دعم المقاولاتية الابتكارية في الجزائر

يُعدّ القانون رقم **17-02المؤرخ في 10 جانفي 2017 والمتعلّق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** الإطار التشريعي الأساسي الذي وضعت من خلاله الدولة الجزائرية إستراتيجية وطنية لتشجيع المقاولاتية والابتكار، باعتبارهما ركيزتين رئيسيتين لتحقيق النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات، وقد جاء هذا القانون استجابة للتحولات الاقتصادية العالمية ولحاجة الاقتصاد الوطني إلى تنمية نسيج مؤسساتي مرن ومبتكر.

### 1. الأهداف العامة للقانون 17-02:

يهدف هذا القانون إلى:

- **تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME)** عبر تبسيط الإجراءات الإدارية وتوفير الدعم المالي واللوجستي.
- **ترقية الابتكار** وتثمين البحث العلمي داخل المؤسسات.
- **تسهيل ولوج المقاولين الشباب إلى التمويل** من خلال صناديق الضمان والمرافقة البنكية.
- **خلق بيئة تنافسية عادلة** بين المؤسسات الناشئة والمستقرة.
- **تشجيع الإدماج الرقمي والتكنولوجي** كأداة للتنمية.

وبهذا المعنى، فإن القانون لا يقتصر على البعد التنظيمي فقط، بل يتضمن رؤية اقتصادية شاملة تهدف إلى جعل المقاولاتية الابتكارية محركًا رئيسًا للنمو.

### 2. آليات دعم المقاولاتية في إطار القانون:

ينصّ القانون على جملة من الآليات التي تعزز ديناميكية الابتكار داخل المؤسسات، من أبرزها:

- **إحداث أجهزة دعم ومرافقة** على غرار *الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME)*التي تُعنى بتقديم الاستشارات والتكوين.
- **تأسيس صندوق تمويل الابتكار** الموجّه لتمويل المشاريع ذات القيمة المضافة العالية.
- **إنشاء شبكة وطنية للحاضنات** لتأطير المشاريع في مراحلها الأولى.
- **إعفاءات جبائية وجمركية** للمؤسسات المبتكرة في السنوات الأولى من نشاطها.
- **دعم الولوج إلى الأسواق العمومية** بإعطاء أولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصفقات العمومية.

### 3. العلاقة بين القانون 17-02 والمقاولاتية الابتكارية:

لقد وسّع القانون مفهوم المقاولة ليشمل **المؤسسات الناشئة والمبتكرة** التي تعتمد على البحث العلمي والرقمنة، وهو ما مهّد لظهور سياسات مكمّلة في هذا المجال، مثل المرسوم التنفيذي رقم **254-20المؤرخ في 15 سبتمبر 2020** المتعلق بتعريف *المؤسسة الناشئة (Startup)* و*حاضنة الأعمال.(Incubator)*

هذا الربط بين المقاولة والابتكار جعل من الجامعة الجزائرية فاعلاً اقتصادياً جديداً، حيث أصبح البحث العلمي والتكنولوجي يُترجم إلى منتجات أو خدمات قابلة للتسويق.

### 4. أمثلة واقعية لتطبيق القانون:

- **تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)** التي أنشأت العديد من البرامج التكوينية لطلبة الجامعات حول إعداد المشاريع المبتكرة وتسييرها.
- **مشروع "الجامعة المقاولاتية"** الذي انطلق في عدة مؤسسات جامعية (مثل جامعة قسنطينة 3، ووهران، وبومرداس)، وهو يهدف إلى تحويل المذكرات الجامعية إلى مشاريع مؤسسة ناشئة وفق القرار 1275.
- **مبادرة وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة** التي أطلقت سنة 2022 أكثر من 100 حاضنة جامعية عبر التراب الوطني لدعم تطبيقات الذكاء الاصطناعي، الطاقة النظيفة، والفلاحة الذكية.

### 5. أثر القانون في التنمية الوطنية:

أسهم تطبيق القانون 17-02 في:

- خلق عشرات الآلاف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز ثقافة العمل الحر والابتكار لدى الشباب.
- دعم الانتقال من الاقتصاد الخاص بالمحروقات إلى **اقتصاد المعرفة والابتكار**.
- تمهيد الطريق أمام تشريعات جديدة، مثل القانون الخاص بالمؤسسات الناشئة سنة 2020.

وبذلك يمكن القول إن هذا القانون وضع الأسس الأولى **لتحويل المقاولاتية من مفهوم اقتصادي محدود إلى مشروع وطني استراتيجي** يتقاطع فيه الاقتصاد، التعليم العالي، والتكنولوجيا.

## ثانياً: التجربة الجزائرية في مجال حاضنات المؤسسات

تُعدّ **حاضنات المؤسسات** (Incubateurs d'entreprises)أحد الركائز الأساسية في منظومة دعم المقاولاتية والابتكار، إذ تمثّل فضاءً جامعًا بين *الفكرة الريادية* و*الوسائل العملية* لتجسيدها في شكل مشروع اقتصادي فعلي، وقد سعت الجزائر، منذ مطلع الألفية الجديدة، إلى بناء شبكة وطنية من الحاضنات الجامعية والاقتصادية، تُعنى بمرافقة الشباب والمبدعين في مراحل إنشاء مؤسساتهم الناشئة.

### 1. مفهوم الحاضنات ودورها:

تُعرّف الحاضنة بأنها **هيكل تنظيمي يُقدّم الدعم الشامل للمقاولين الشباب** في مراحل التأسيس الأولى، من خلال توفير خدمات التوجيه، التكوين، المرافقة التقنية، والولوج إلى شبكات التمويل والشركاء، وتهدف الحاضنات إلى تقليص نسب فشل المشاريع الناشئة وتحويل الأفكار الابتكارية إلى مؤسسات قادرة على المنافسة في السوق، وفي الجزائر، يُعدّ الاهتمام بالحاضنات امتدادًا لتطبيق القانون رقم **02-17** ونتيجة لتوصيات **المخطط الوطني لترقية المقاولاتية**، خاصة بعد إنشاء وزارة خاصة *باقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة* سنة 2020.

### 2. تطوّر التجربة الجزائرية في مجال الحاضنات:

عرفت التجربة الجزائرية تطورًا متسارعًا من خلال مرحلتين أساسيتين:

- **المرحلة الأولى(2019 – 2005):** تميزت بإنشاء أولى الحاضنات في الجامعات الكبرى بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، مثل *حاضنة وادي السمار بالجزائر العاصمة*، و*حاضنة جامعة قسنطينة 2*، و*حاضنة جامعة سيدي بلعباس*، كان دورها أساسًا تكوينيًا وتجريبيًا في مجال الابتكار الجامعي.
- **المرحلة الثانية (من 2020 إلى اليوم):** شهدت إطلاق برنامج وطني واسع لتعميم الحاضنات في الجامعات ومراكز التكوين المهني، وفي سنة **2022**، تمّ إنشاء أكثر من **100حاضنة جامعية** موزعة عبر الوطن، تُشرف عليها وزارة التعليم العالي بالشراكة مع وزارة اقتصاد المعرفة، بهدف دمج ثقافة الابتكار في المنظومة الأكاديمية.

### 3. مهام الحاضنات الجامعية والاقتصادية:

تُمارس الحاضنات في الجزائر وظائف متعدّدة:

- استقبال حاملي المشاريع المبتكرة ومساعدتهم في صياغة نموذج أعمالهم(Business Model) .
- توفير التأطير القانوني والإداري لتسجيل المؤسسات الناشئة.
- تقديم تكوينات في التسويق الرقمي، الملكية الفكرية، والتمويل الابتكاري.
- ربط الطلبة والمبدعين بمصادر التمويل، كالبنوك وصناديق دعم الابتكار.
- متابعة المشاريع بعد التأسيس وتقديم الاستشارات المستمرة.

### 4. أثر التجربة في بناء الاقتصاد المعرفي:

أثبتت التجربة الجزائرية أن الحاضنات تمثل **صلة الوصل بين الجامعة والسوق**، إذ مكّنت الطلبة والباحثين من الانتقال من مرحلة النظرية إلى الممارسة، ومن التفكير الأكاديمي إلى الإنتاج الاقتصادي. كما ساهمت في:

- خلق شبكة تعاون بين القطاعات الجامعية والاقتصادية.
- تعزيز ثقافة الابتكار والتفكير المقاولاتي داخل الجامعة.
- تحويل مشاريع التخرج إلى مؤسسات اقتصادية مستدامة.
- تمكين الشباب من الاندماج في الدورة الاقتصادية دون انتظار التوظيف التقليدي.

### 5. التحديات والآفاق المستقبلية:

رغم النجاحات المحققة، لا تزال التجربة تواجه بعض التحديات مثل:

- ضعف التمويل الموجه للحاضنات الجامعية.
- محدودية التنسيق بين الحاضنات والقطاع الصناعي.
- الحاجة إلى مزيد من التكوين في ريادة الأعمال وإدارة المشاريع.

لكن مع دخول **القرار الوزاري رقم 1275 (2022)** و**القرار المعدّل رقم 008 (2025)** حيّز التنفيذ، يُرتقب أن تعرف الحاضنات الجامعية دفعة قوية من حيث التنظيم والمرافقة القانونية لمشاريع الطلبة.

## ثالثًا: القرار الوزاري رقم 1275 لسنة 2022 والقرار رقم 008 لسنة 2025: نحو جامعة مقاولاتية ومؤسسة ناشئة

يمثل القراران الوزاريان رقم **1275لسنة 2022** و **008لسنة 2025** محطة حاسمة في مسار التحول نحو **الجامعة المقاولاتية في الجزائر**، حيث انتقلت المنظومة الجامعية من مجرد فضاء للتكوين

الأكاديمي النظري إلى فضاءٍ لإنتاج القيمة الاقتصادية والاجتماعية عبر الابتكار وإنشاء المؤسسات الناشئة، ويجسدان بذلك الرؤية الاستراتيجية للدولة الجزائرية الرامية إلى **دمج المقاولاتية في التعليم العالي** وبناء جيل من الطلبة المبدعين القادرين على المساهمة في التنمية المستدامة.

### 1. القرار الوزاري رقم 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022:

صدر هذا القرار عن **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي** لتحديد **كيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة** أو **براءة اختراع**، وهو يعدّ سابقة في المنظومة الجامعية الجزائرية والعربية، إذ أقرّ رسميًا إمكانية استبدال مذكرة التخرج الأكاديمية بمشروع تطبيقي ذي طابع ابتكاري أو اقتصادي.

**- أهداف القرار 1275:**

- تشجيع الطلبة على الابتكار وريادة الأعمال داخل الجامعة.
- ربط التكوين الجامعي بمحيطه الاقتصادي والاجتماعي.
- تمكين الطلبة من تحويل أفكارهم البحثية إلى مؤسسات ناشئة فعلية.
- خلق جسور تفاعل بين الجامعة وقطاع المؤسسات الاقتصادية.

**- مضمون القرار:**

ينصّ القرار على أن مشروع التخرج يمكن أن يتخذ أحد شكلين:

1. **مشروع مؤسسة ناشئة :(Startup)** يقدّمه الطالب أو مجموعة من الطلبة، بعد مرافقة من حاضنة جامعية، ويُقيَّم بناءً على جدواه التقنية والاقتصادية.
2. **مشروع براءة اختراع :(Brevet)** يخصّ الطلبة الباحثين في مجالات علمية أو تكنولوجية دقيقة.

ويُشترط أن يُسجَّل المشروع في منصة رقمية وطنية مخصّصة لمتابعة مشاريع المؤسسات الناشئة الجامعية، وأن يخضع لتقييم مزدوج من طرف لجنة علمية وأخرى اقتصادية.

**- أثر القرار 1275:**

- **إحداث نقلة نوعية في التكوين الجامعي**، حيث تحوّل الطالب من متلقٍ للمعرفة إلى منتج لها.
- **خلق بيئة جامعية محفّزة للابتكار**، من خلال الحاضنات الجامعية.

- **إدماج ثقافة المقاولاتية**، إذ أصبح الطالب يكتسب مهارات التسيير، التسويق، والتخطيط المالي أثناء دراسته.

## 2. القرار الوزاري رقم 008 الصادر في 23 فيفري 2025 (المعدل والمتمم للقرار 1275)

يأتي هذا القرار استكمالًا وتحيينًا للقرار الأول، بعد سنتين من تطبيقه الميداني، بهدف معالجة النقائص التي ظهرت خلال التجربة الأولى وتكييف الإطار التنظيمي مع توسّع المبادرة على المستوى الوطني.

### - أبرز المستجدات التي أتى بها القرار 008 / (2025)

- **توسيع فئة المستفيدين** لتشمل طلبة الدكتوراه والتكوين المهني، وليس فقط طلبة الليسانس والماستر.
- **تحديد دقيق لمراحل مرافقة المشروع**، بدءًا من فكرة المشروع إلى اعتماده كمؤسسة ناشئة.
- **إنشاء لجنة متابعة وطنية** تضم ممثلين عن وزارات التعليم العالي، واقتصاد المعرفة، والصناعة، لضمان التنسيق بين القطاعات.
- **إدماج آليات تقييم رقمية**، تسمح بمتابعة المشاريع إلكترونيًا وتقييمها عبر منصة موحدة.
- **تقديم حوافز مالية وتشجيعية**، مثل منح دعم أولي للطلبة أصحاب المشاريع الابتكارية الناجحة.

### - أهمية القرار 008 في دعم المقاولاتية الجامعية:

- **تثبيت مفهوم الجامعة المقاولاتية** كمحور أساسي في سياسة التعليم العالي.
- **تعزيز التكامل بين الجامعة والسوق**، من خلال شراكات بين الحاضنات الجامعية والقطاع الصناعي.
- **إرساء ثقافة التحول من البحث العلمي إلى الابتكار التطبيقي.**
- **توسيع نطاق الحاضنات الجامعية**، بحيث أصبحت تغطي تقريبًا جميع الجامعات والمراكز الجامعية.

## 3. أثر القرارات على المشهد الجامعي والمقاولاتي:

من خلال تطبيق القرارين 1275 و008، عرفت الجامعة الجزائرية تحولات جوهرية، تمثلت في:

- تسجيل **آلاف مشاريع الطلبة** في المنصة الوطنية للمؤسسات الناشئة الجامعية.
- إنشاء **شبكة وطنية للحاضنات** داخل الجامعات، بلغ عددها أكثر من 120 حاضنة سنة 2024.

- بروز نماذج ناجحة لطلبة أسسوا مؤسسات ناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي، الطاقات المتجددة، والصحة الرقمية.
- تزايد اهتمام الشركاء الصناعيين بالمشاريع الجامعية المبتكرة، ما أسهم في خلق فرص تعاون وتمويل جديدة.

## 4. تقييم عام:

يُظهر تطبيق هذين القرارين إرادة حقيقية لإحداث **ثورة في المنظومة الجامعية الجزائرية** من حيث التفكير في التكوين والتشغيل، حيث أصبح التعليم العالي منخرطًا في التنمية الاقتصادية الوطنية، ومع ذلك، تبقى هناك تحديات قائمة، مثل الحاجة إلى:

- تعزيز تمويل المشاريع الجامعية.
- تكوين الأساتذة والطلبة في مجال ريادة الأعمال.
- تطوير الإطار القانوني لحماية الملكية الفكرية للمشاريع الجامعية.

## 5. التفاعلات بين الإطار القانوني والتجربة الميدانية:

- القانون 17-02 ← دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والابتكار ← خلق بيئة مؤاتية.
- تجربة الحاضنات: داخل الجامعات، ربط التدريب الأكاديمي بريادة الأعمال/ الابتكار.
- القرار 1275 ← تحويل مذكّرة التخرج من عمل أكاديمي إلى مشروع ريادي.
- القرار 008 ← تدعيم هذا المسار قانونياً وإدارياً.
- بهذا التنسيق تكوّن سلسلة: الطالب ← فكرة مبتكرة ← حاضنة ← مشروع مؤسّسة ناشئة ← دعم وتمويل محتمل.
- نماذج ميدانية: جامعة «الوادي» مناقشة أول مذكرة في هذا الإطار .جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي كما عدد المشاريع المسجّلة («160 مشروعًا في ولاية أم البواقي»).

## 6. التحديات والفرص:

### فرص:

- هذا التوجّه يسمح بتحويل البحث الأكاديمي إلى منتج/خدمة، إقبال على ريادة الأعمال.
- الربط بين التعليم العالي والاقتصاد الوطني، وإشراك الطلبة في خلق قيمة.
- حرّية أكبر في اختيار موضوع المذكرة وربطه بسوق أو فكرة مبتكرة.

**تحديات:**

- إعداد الطالب/الفريق لمذكرة من هذا النوع يتطلب مهارات في إدارة المشاريع، التمويل، نموذج الأعمال – وهذا يتطلب مرافقة قوية.
- ضرورة توفير بنية تحتية (حاضنات، مختبرات، خدمات دعم) في جميع الجامعات، وليس فقط بعضها.
- متابعة المشروع بعد التخرج: تحويله من فكرة إلى مؤسّسة ناشئة يحتاج إلى تمويل واستمرارية.
- قياس النتائج: عدد المشاريع التي تحوّلت فعليًا إلى مؤسسات ناشئة.

**الخاتمة:**

إنّ التوجه نحو **تشجيع المقاولاتية الابتكارية في الجزائر** يعكس تحوّلًا نوعيًا في الفكر التنموي، حيث لم يعد التعليم العالي فضاءً للتلقين النظري فقط، بل أصبح حاضنًا للإبداع ومولّدًا للمشاريع الاقتصادية، فالإطار القانوني، المتمثل في **القانون رقم 17-02** المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أسس لمنظومة تحفيزية تقوم على **الابتكار والريادة**، وتدعمه آليات ميدانية كحاضنات المؤسسات داخل الجامعات.

وقد جسّد **القرار الوزاري رقم 1275 لسنة 2022** نقلة نوعية بتحويل مذكرة التخرج إلى مشروع مؤسسة ناشئة، لتأتي بعدها التعديلات في **القرار رقم 008 لسنة 2025** وتمنح هذا المسار بعدًا مؤسساتيًا أوسع وأكثر تنظيمًا من حيث المتابعة والدعم، وهكذا تشكلت **سلسلة مترابطة بين التشريع والتطبيق**، تُترجمها تجارب جامعية ميدانية مثل جامعة الوادي وأم البواقي وغيرها، التي احتضنت مشاريع طلابية ناجحة تحوّلت إلى مؤسسات ناشئة حقيقية.

إنّ هذا التوجه يعزّز **التكامل بين الجامعة والاقتصاد الوطني**، ويخلق جسورًا بين البحث العلمي وسوق العمل، ويجعل من الطالب فاعلًا اقتصاديًا قادرًا على الإبداع والإنتاج بدل الاكتفاء بالبحث عن وظيفة. ومع ذلك، تبقى **التحديات قائمة**، وأهمها مرافقة الطلبة تكوينيًا وتمويليًا، وتوفير بنية تحتية دائمة للحاضنات في جميع الجامعات.

وعليه، فإنّ **نجاح تجربة المقاولاتية الجامعية في الجزائر** مرهون بمدى استدامة هذا التفاعل بين الإطار القانوني والتجربة الميدانية، وبقدرة الدولة على جعل الابتكار محورًا أساسيًا في السياسات التعليمية والاقتصادية معًا، بما يضمن بناء **اقتصاد وطني قائم على المعرفة والمبادرة.**